

[ليا القزي](#)

بين عامي 2015 و2018، وزّعت المصارف أنصبة أرباح على مالكي الأسهم العادية بما يفوق 3 مليارات دولار، أما مجموع «الأنصبة» التي وزّعتها بين 2011 و2018 فقد بلغ 7 مليارات و246 مليون دولار. هذه المبالغ ليست كامل الأرباح التي حققتها البنوك العاملة في لبنان، بل ما وزّعت على أصحابها ومالكي الأسهم فيها. وفيما كانت غالبية سكان البلاد تُشدّ نحو هاوية الفقر، كان عدد ضئيل جداً من اللبنانيين (أقل من 1 في المئة من السكان)، وهم أصحاب المصارف وشركاؤهم من حملة الأسهم التفضيلية، يحققون ثروة بهذه الضخامة، في وقت قياسي، ويرحلون غالبيتها إلى الخارج. هذه أموال المساهمين الرئيسيين وأصحاب المصارف، التي يرفضون أي مس بها، ولو لاستخدامها لإنقاذ الشركات التي يملكونها، عبر زيادة 20% على رأسمالها وإعادة تكوين حسابات خارجية، أو القيام بإعادة هيكلة حقيقية للقطاع. عوض ذلك، اختارت المصارف أن تلعب دور «مُضارب» في السوق السوداء بما يؤدي إلى الضغط على سعر الصرف، وفرضت على مصرف لبنان التخفيف من الشروط المطلوبة لتتربّ من إعادة الدولارات إلى القطاع المصرفي اللبناني

«هيدي قديش سعرها؟»، تسأل سيّدة كبيرة في العمر في إحدى السوبرماركات عن «اسفنجة جلي» من القياس الصغير. تُعيدها إلى مكانها، مُتأففة من سعرها المرتفع جداً ومن «السرقعة» التي يمارسها الثجّار، «وإذا بدي جيب الأرخص، بكبها بعد أول استعمال». من الاسفنجة إلى قالب جبنة الحلّوم الـ 250 غراماً الذي ارتفع سعره من 5 آلاف ليرة (بالحدّ الأقصى) إلى 17 ألف ليرة، وكيلوغرام الأرز ودفتر المدرسة والزيوت و مواد العناية بالنظافة الشخصية وحليب الأطفال... كلّ المواد باتت شراؤها «موجعاً» للسكان في لبنان. إلا أنّ المتلاعبين بالأسعار، والذين يُخزّنون المواد المدعومة لبيعها بأعلى من ثمنها، ليسوا وحدهم المسؤولين عن مُضاربات السوق السوداء التي تودّي إلى ارتفاع سعر صرف الدولار، ما يمثّل ذريعة لـ«تبرير» رفع الأسعار. فأصحاب المصارف التجارية يبيعون شيكات بـ 29% من قيمتها (كانت النسبة في كانون الأول الماضي 36%)، ويشترون الدولارات من الصرافين بأسعار مرتفعة. وبذلك، هم شركاء في انهيار سعر صرف الليرة.

تُزاحم المصارف للحصول على الدولارات «الحقيقية»، لأنها أمام استحقاقات مصرفية عدّة. المصرف المركزي فرض عليها زيادة 20% على رأسمالها، وإعادة تكوين حساباتها لدى مصارف المراسلة (لكلّ بنك محليّ وكيل له في الخارج) وضخّ الدولارات فيه بما لا يقلّ عن 3% من مجموع الأموال بالعملة الأجنبية المودعة في المصارف اللبنانية (تنتهي المهلة في 28 شباط). ورغم أنّ مصرف لبنان مدّ الحبل لجميع المصارف حتى يسحبها من القعر، عبر إصدار تعاميم بشروط «مُخفّفة»، إلا أنّ المصارف إما وقفت عاجزة أمام الاستحقاقات، أو اختارت الالتزام بها ولكن عبر تدفيع السكان الثمن. فمع دخولها «السوق السوداء» طالبة الحصول على مئات آلاف الدولارات، ساهمت المصارف (مع عوامل أخرى) في زيادة انهيار قيمة الليرة ورفع سعر الصرف الذي بات على عتبة الـ 9000 ليرة للدولار. فهل المصارف فعلاً مُفلسة و«مضطرة» إلى مدّ يدها إلى مُلك غيرها لتتفدّ نفسها؟ أم أنّها ذلك البخيل الذي تقيض جيوبه بالمال وبيته بالمأكل، ولكنّه يواطب على تناول الوجبات لدى الجيران لادّخار ما يملك؟

في سنة 2018 وحدها، حقّقت المصارف أرباحاً صافية بقيمة 2 مليار و205 ملايين دولار، ووزّعت منها ملياراً و148 مليون دولار كأنصبة أرباح على مالكيها، حصل منها حملة الأسهم العادية على 897.5 مليون دولار. وشكّلت أنصبة الأرباح الموزعة على مالكي الأسهم العادية لدى كلّ من «بنك عوده» و«بنك لبنان والمهجر» وحدهما حوالي 51% (بلغت 49% في الـ 2017) من مجموع أنصبة أرباح جميع المصارف في لبنان. مبالغ الـ 2018، معطوفة على أنصبة أرباح السنوات السابقة، تكفي المصارف لتزيد رأسمالها بنسبة 20%، وتعيد تكوين حسابات خارجية لدى المصارف المراسلة، من دون أن تلجأ إلى الألاعيب للتقلّت من القيام بواجبها. ولكن مالكيها فضّلوا «تهريب» أرباحهم. لم يُقرّر سلامة «لجم» هذه اللعبة إلا في 4 تشرين الثاني 2019، مع إصدار التعميم الوسيط 532، «يمنع» بموجبه المصارف من توزيع أرباحها عن السنتين الماليّتين 2019 و2020، وهو التعميم نفسه الذي تضمّن زيادة 20% على رأسمالها كما هي بتاريخ 2018/12/31، «وذلك عن طريق مقدمات نقدية بالدولار الأميركي». يوماً، فُدّر مجموع الزيادة التي على كلّ المصارف إضافتها إلى رأسمالها بنحو 4 مليارات دولار، وكان الحاكم رياض سلامة مُدركاً لامتلاكها هذا المبلغ... «وحبة مسك». كيف؟

السنة	إجمالي انصبة الأرباح	انصبة الأرباح لحملة الاسهم العادية
2011	703 مليون دولار	534 مليون دولار
2012	710 مليون دولار	505,495 مليون دولار
2013	775 مليون دولار	557 مليون دولار
2014	828 مليون دولار	586 مليون دولار
2015	865 مليون دولار	628,7 مليون دولار
2016	مليار و31 مليون دولار	781,6 مليون دولار
2017	مليار و186 مليون دولار	941 مليون دولار
2018	مليار و148 مليون دولار	897,5 مليون دولار
المجموع:	7 مليار و246 مليون دولار	5 مليار و431 مليون و295 دولاراً

في تشرين الأول 2019، تسلّم سلامة من لجنة الرقابة على المصارف تقريراً عن توزيع أنصبة أرباح المصارف للأعوام 2011 حتى الـ 2018، وتبيّن فيه أنّ إجمالي الأرباح التي ورّعتها المصارف على مالكيها وحاملي أسهمها في تلك الفترة، بلغ 7 مليارات و246 مليون دولار أميركي (وهي جزء من إجمالي الأرباح المحققة، لا كلّها). وبحسب التقرير، ارتفعت نسبة التوزيع في الـ 2016 و 2017 و 2018 ليلبغ معدّلها 45% مقارنةً مع معدّل 36% ما بين 2011 و 2015. معظم المصارف، ولا سيّما «الكبيرة»، ورّعت أنصبة أرباح عن سنة 2018 بما يوازي أنصبة الأرباح الموزعة سنة 2017، باستثناء «بنك البحر المتوسط» الذي وزع فقط أنصبة أرباح لمالكي الأسهم التضليلية، و«فرنسبنك» خفّض قيمة التوزيع لمالكي الأسهم العادية بنسبة 51% عن الـ 2017، رغم تحقيقه أرباحاً موازية، علماً بأنّ بعض المصارف حافظت في الـ 2018 على نفس قيمة أنصبة الأرباح الموزعة في الـ 2017، بالرغم من انخفاض النتيجة الصافية المحققة، وأبرزها بحسب التقرير «بنك عوده وبنك سوسيتيه جنرال». فالأخير، استخدم 18 مليون دولار من الأرباح السابقة المدوّرة (الجزء من الأرباح غير الموزّع على المساهمين)، ليتمكّن من توزيع أنصبة أرباح بالقيمة عينها كما كانت في الـ 2017، ويُفيد أصحاب المصرف وكبار المساهمين به. أما بالنسبة إلى «بنك انتركونتيننتال» و«البنك اللبناني السويسري»، فقد ارتفعت قيمة أنصبة الأرباح الموزعة، مع الارتفاع في صافي الأرباح المحققة.

سنة 2018، حقّقت المصارف أرباحاً صافية بقيمة 2 مليار و205 ملايين دولار

ما المُبرّر لهذه القفزة؟ «فتحت الهندسات المالية التي نفذها سلامة شهيةً توزيع أنصبة الأرباح على مالكي المصارف. هذه الأرباح كانوا يحصلون عليها بالليرة، ثم يشترون بها الدولار من مصرف لبنان، ليحوّلوها إلى خارج البلد»، يقول مسؤول سابق في السلطة النقدية. كلّ المعنيين كانوا على علم بتحقيق كبار المساهمين أرباحاً خيالية يُسارعون إلى إخراجها من قطاعهم المصرفي، لـ«حمايتها» في بلد آخر. لم «شُهرّب» كلّ أنصبة الأرباح خارج الحدود، فبعض المساهمين (مالكو المصارف) «استخدموها لإطفاء ديون متراكمة عليهم في مصارف أخرى». لم يستمع سلامة إلى «التحذيرات» في هذا الخصوص، «وحجّته أنّ عدم توزيع أنصبة أرباح تحول دون استفاد مساهمين جُدد إلى القطاع»، علماً بأنّ المصارف «بعدها الأكبر، أبقت على دائرة مالكيها ضيقة، من دون أن تتفتح على جذب مساهمين كبار.»

فتحت الهندسات المالية شهيةً توزيع أنصبة الأرباح على مالكي المصارف

توسّع توزيع أنصبة الأرباح بين الـ 2015 و الـ 2018، وتحقيق حملة الأسهم العادية أكثر من 3 مليارات دولار، كان يُفترض به أن يؤدّي إلى زيادة «سلسلة» لرأسمالها وتكوين حساب خارجي. إلا أنّ المصارف تمرّدت، وأجبرت «المركزي» في 26 آب 2020 على إصدار التعميم الوسيط 567، المُتعلّق بتمديد فترة زيادة الـ 20% إلى نهاية كانون الأول 2020 (كانت مُحدّدة بحزيران 2020)، والسماح لها بأن تكون نصف زيادة الرساميل عن طريق عقارات (المادة السادسة مُكرّر من التعميم الأساسي 44)، بعدما كانت كلّها «نقداً» وبالدولار. ترجمة هذا الكلام النقدي والتقني، أنّ المصارف «تملك المال لزيادة 20% نقداً عبر استخدام أموال أصحابها وكبار المساهمين فيها، من دون اللجوء إلى زيادة خادعة عبر العقارات أو ممارسة المزيد من الضغط على سعر الصرف. فهذه النسبة هي أدنى المطلوب منها». ولكن يبدو أنّ أي التزام، مهما كان مُتساهلاً، لم يعد نافعاً «إلا في حال خلق مصارف جديدة برأسمال جديد والإتيان بدولار حقيقي». هو الحلّ الوحيد مع مصارف اكتفت بأن تكون «شركة تجارية عائلية»، استفادت من بيئة محلية مُلائمة لمراكمة ثروات شخصية، من دون الاهتمام بأداء دور في الاقتصاد الوطني، ووجدت «جنوداً» في «دولة المال» (بالتزامن مع تعيينها مباشرةً في مناصب وزارية ونيابية) يُسهّلون لها مهمتها.

سلامة يتجاهل تقرير «الرقابة»

التقرير الذي يُبرز كم وَزَعَت المصارف أنصبة أرباح بين الـ2011 والـ2018، وصل إلى طاولة حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، في تشرين الأول 2019. ثبت لسلامة (وهو العارف أصلاً)، بتقرير رسمي صادر عن لجنة الرقابة، أنّ المُساهمين الرئيسيين في هذه المصارف يملكون الدولارات في الخارج. على الرغم من ذلك بقي مُتمسكاً بسياسته تجاه المصارف كما لو أن شيئاً لم يكن. ففي 11 تشرين الثاني 2019، أعلن «المركزي» إقراض المصارف دولارات بفائدة 20%. بلغت قيمة هذه القروض في تموز الماضي، قرابة 8 مليارات دولار. وقد استفاد منها كلّ من: عودة، بلوم بنك، سوسيتيه جنرال، البحر المتوسط، بنك بيروت، الاعتماد المصرفي، سرادار، سيدروس، فيدرال بنك، بنك الشرق الأوسط وأفريقيا، بنك مصر ولبنان، بنك التمويل، فرست ناشيونال بنك، بلوم للاستثمار، والبنك اللبناني للتجارة. أما الدولارات التي أخرجها أصحاب المصارف من لبنان، فاكتفى «المركزي» بالطلب إلى المصارف «حث» أصحابها ومودعيها على إعادة نسبة منها إلى لبنان. وهذا الحث لا قيمة قانونية له، ولم تكن له نتائج عملية ذات أثر على أحوال القطاع المصرفي.

ما هي أنصبة الأرباح؟

هي الحصّة من أرباح المصرف التي تُدفع سنوياً لكلّ شريك أو مُساهم فيه، بعد التصديق على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر. نوعان من المُساهمين يستفيدان من أنصبة الأرباح:

- حملة الأسهم التفضيلية، أي الذين يتمتعون بحقّ الحصول على الأرباح وامتياز نيل عائدات تصفية المصرف في حال إفلاسه قبل الأسهم العادية، من دون امتلاك أي حقوق في إدارة المصرف.
- حملة الأسهم العادية، أي عملياً مالكي المصرف، ومن يملك الحقّ في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والتصويت على سياسات المصرف. هؤلاء لا يحصلون على الأرباح إلا بعد حاملي الأسهم التفضيلية والسندات والزيائن.